Tikrit Journal of Administrative and Economic Sciences, Vol. 19, No. 62, Part (2): 478-495
Doi: www.doi.org/10.25130/tjaes.19.62.2.26

Tikrit Journal of Administrative and Economics Sciences
مجلة تكريت للعلوم الإدارية والاقتصادية
ISSN: 1813-1719 (Print)

Analysis of the evolution of the path of public debt in the Iraqi economy for the period 2004-2020

Ali Abdul Hussein Arbat Al-Baghlani*, Yahya Hammoud Hassan Albuali
College of Administration and Economics, University of Basrah

Keywords:
Spending, indebtedness, deficit, compensation, borrowing, military, Iraq.

A R T I C L E I N F O

Article history:
Received 09 Mar. 2023
Accepted 04 Apr. 2023
Available online 30 Jun. 2023

©2023 College of Administration and Economy, Tikrit University. THIS IS AN OPEN ACCESS ARTICLE UNDER THE CC BY LICENSE http://creativecommons.org/licenses/by/4.0/

*Corresponding author:
Ali Abdul Hussein Arbat Al-Baghlani
College of Administration and Economics, University of Basrah

Abstract: The Iraqi economy suffers from great challenges represented by the high volume of indebtedness, resulting from decades of conflicts and economic fluctuations, including international sanctions, as well as the high inability to pay debts with their dues, which reach high numbers. These debts are affected by the deficit in the general budget; As a result of the increase in public expenditures on the one hand, and the decrease in public revenues on the other hand, this deficit is covered by borrowing, whether internal or external. On this basis, the continuation of borrowing leads to an increase in the volume of public debt to a level that exceeds the ability of the state to fulfill its financial obligations towards creditors.

Tikrit Journal of Administrative and Economic Sciences, Vol. 19, No. 62, Part (2): 478-495
Doi: www.doi.org/10.25130/tjaes.19.62.2.26

تحليل تطور مسار الدين العام في الاقتصاد العراقي للمدة 2004-2020

علي عبد الحسين ارباط البغلاني يحيى حمود حسن البو علي
كلية الادارة والاقتصاد، جامعة البصرة

المستخلص

يعاني الاقتصاد العراقي من تحديات كبيرة وفي مقدمتها ارتفاع حجم المديونية سواء الداخلية أو الخارجية، والناتجة من عقود من الصراعات والتقلُّبات الاقتصادية، ومنها العقوبات الدولية فضلا عن التأخر الحاصل في تسديد الديون مع مستحقاتها، والتي تصل إلى أرقام مرتفعة ومما يؤثر على هذه الديون هو تراكم العجز الحاصل في الموازنة العامة؛ نتيجة زيادة النفقات العامة من جهة، وانخفاض الإيرادات العامة من جهة أخرى، ويُغطَّى هذا العجز عن طريق الاقتراض سواءً كان داخلياً أو خارجياً، وعلى هذا الأساس فإنَّ الاستمرار بالاقتراض يؤدِّي إلى زيادة حجم الدَّين العام إلى مستوى يفوق قدرة الدولة على الوفاء بالتزاماتها المالية تجاه الدائنين.

الكلمات المفتاحية: الانفاق، المديونية، العجز، تعويضات، الاقتراض، العسكري، العراق.

المقدمة:

إن أزمة الديون العامة في العراق تعد واحدة من أسوء التجارب الاقتصادية في العالم والتي تسلط الضوء على دور السياسات الحكومية وأزمات الحكم والاستقرار السياسي في تحويل واحد من أثرى الدول إلى أسوء المدينين واشدهم فقراً وتعسراً. عانى العراق من أزمة الديون الخارجية منذ ثمانينات القرن الماضي ومع هذا لا توجد لحد هذا اليوم سياسيات اقتصادية كفوءة تخرج العراق من تبعات هذه الازمة، (خالد، 2020: 1)، عادة ما يؤدي عجز الموازنة الحكومية المتفاقم الى اللجوء الى الاستدانة وإذا كان بإمكان الاقتصاد المحلي من أن يعبئ موارده عن طريق اليه اقراض الحكومة داخليا وخارجيا، فإن الاقتراض الداخلي سيبتعد عن المديونية الخارجية ومشروطيتها وسيتحكم بمناسيب السيولة المحلية. (محمد، العبيدي، 2018: 86)، ومن أهم عوامل المديونية في العراق، العقوبات الاقتصادية وانخفاض أسعار النفط والحروب وانخفاض النمو الاقتصادي. (United Nations in Iraq, 2021: 3).

أيضا هنالك أثر سلبي لتزايد الدين الخارجي علي كل من الناتج المحلي الإجمالي وإجمالي الصادرات والاحتياطي النقدي، فإذا ما عجز الادخار عن التمويل، فإن العراق سيلجأ للاستدانة على أن يتم دفع الدين في المستقبل بشكل أقساط مع فوائد متفق عليها، ومع الارتفاع الملحوظ في نسبة المديونية والتي نجم عنها زيادة في أعباء وتكاليف الدين الخارجي الأمر الذي يؤدي إلى استنزاف الحصيلة من الاحتياطي النقدي الأجنبي للعراق ليسبب عجزاً مستمراً في موازين المدفوعات، بحيث إن النمو الذي حدث في حجم المديونية كان مواكبا للعجز الحاصل في الايرادات العامة، كذلك فان بعض النفقات الاجتماعية على مجالات الصحة والتعليم تؤدي إلى رفع الاستثمار في راس المال البشري وزيادة مهارات الافراد وتحسين مستواهم الصحي، فضلاً عن أن الدين الداخلي هو اعادة توزيع للقوة الشرائية بين افراد المجتمع، وهذا ما يميزه عن الدين الخارجي، كما أن سداده لا يحتاج إلى زيادة الصادرات لتوفير العملة الأجنبية، ذلك لأنه بالعملة الوطنية. (محمد، 2020: 72)، لذا لابد من تتبع مسار الدين العام في العراق وتحليل هيكليته من خلال تطور الدين ومؤشراته.

المبحث الأول منهجية الدراسة

أولاً. مشكلة البحث: بالرغم من وجود ايرادات نفطية جيدة لأغلب سنوات مده البحث إلا أنه لم يتم استثمارها بصورة جيدة وكذلك زيادة المديونية وتذبذبها.

ثانياً. فرضية البحث: يفترض البحث أن للعراق دورا مهماً في أسواق النفط العالمية وبالتالي تم تحقيق ايرادات كبيره جدا وميزانيات ضخمه على مر السنوات السابقة، إلا أنه دائما ما يواجه عجز الموازنة وبالتالي زيادة الدين العام.

ثالثاً. اهمية البحث: تأتي أهمية البحث من دور عوائد النفط في الاقتصاد العراقي والذي يعد المصدر الرئيسي لدخله القومي وكذلك تمويل الميزانية العامة للدولة، لذا لابد من معرفة أسباب تزايد المديونية بالرغم من الايرادات النفطية المتحققة.

رابعاً. هدف البحث: يهدف البحث إلى التعرف على أهم الأسباب التي أدت إلى تفاقم مشكلة العجز في موازنات العراق استمرار وزيادة المديونية وسبب عدم التخلص منها لغاية الآن، بالرغم من ارتفاع أسعار النفط العالمية وتذبذباتها.

خامساً. منهجية البحث: اعتمدت الدراسة على الأسلوب التحليل الوصفي والبياني كما واتبعت أساليب كمية لدراسة تحليل تطور مسار الدين العام في الاقتصاد العراقي خلال مدة الدراسة.

سادساً. حدود البحث: تتضمن حدود البحث ما يأتي:

- **الحدود المكانية:** تتمثل حدود البحث المكانية حدود العراق مكاناً.
- **الحدود الزمانية:** تتمثل حدود البحث الزمانية بمدة البحث للمده 2004-2020.

المبحث الثاني الإطار النظري: مديونية العراق السيادية (تطورها واثارها الاقتصادية)

المطلب الاول: تطور الدين العام وتوسعة في الاقتصاد العراقي: هنالك اختلاف كبير جدا في تقدير حجم الديون العراقية وعدم الاتفاق على مبلغ واحد، فقد قدرتها سكرتارية نادي باريس بحوالي (128) مليار دولار والبنك الدولي (120) مليار دولار وقدرتها وزارة المالية بحوالي (130) مليار دولار، أما تقديرات البنك المركزي العراقي حتى عام 2003 وصل إلى (140) مليار دولار.

الجدول (1): تقديرات ديون العراق الخارجية للمده ما قبل عام 2004 (مليار دولار)

ت	جهة التقدير	المبلغ
1	وزارة المالية العراقية	130
2	صندوق النقد الدولي	125
3	البنك المركزي العراقي	140
4	سكرتارية نادي باريس	128
5	البنك الدولي	120

المصدر: اعداد الباحثين بالاعتماد على:

1. http://www.mof.gov.iq/pages/ar/aboutdept.aspx
2. https://www.imf.org/external/pubs/ft/scr/2004/cr04325.pdf
3. https://cbi.iq/news/view/93

من خلال ذلك سيتم تقسيم تاريخ الديون في العراق على مراحل وفترات لاقتفاء أثرها، وكما يأتي:

اولاً. مرحلة أصل وبداية الدين العام في العراق (1980-1988): تمتد هذه المرحلة من (1980-1988) وهي مدة نشوب الحرب مع إيران، إذ تحول العراق من دولة دائنة لديها احتياطيات أجنبية تزيد عن (35) مليار دولار إلى دولة مدينة. (الطبقجلي، 2018: 14)، ولم تعد الإيرادات النفطية كافية لتمويل العمليات العسكرية، إذ صرفت الدولة حوالي (166.1) مليار دولار، للدفاع والأمن ومن ضمنها الفائض لدى البنوك من العملة الأجنبية، في حين لم تبلغ إيرادات النفط سوى (77.6) مليار دولار. وهكذا نفذت تقريبا جميع الأموال المودعة في البنوك خلال السنوات الثلاث الأولى من الحرب، ومع انتهاء الحرب أصبح العراق مدينا بنحو (130) مليار دولار. (نعوش، 2021: https://gulfhouse.org). لقد امتص المجهود الحربي ما يعادل (75%) من إيرادات النفط التي توفر نحو (98%) من الإيرادات العامة للدولة، وقد تمت تغطية عجز الموازنة عن طريق القروض أو المنح. (حداد، 2007: 110)، إذ كان مجموع العجز عام 1988 حوالي (86) مليار فضلا عن فائض الدولة، وكما موضح في الجدول رقم (2)، إذ بلغت ديون دول نادي باريس في عام 1988 حوالي (29) مليار دولار، أما ديون دول الخليج فقد بلغت ما يقارب (40) مليار دولار، والاتحاد السوفيتي(سابقا) بلغ ما يقارب (11) مليار دولار والديون التجارية هي (6) مليارات دولار، أي ما مجموعه (86) مليار دولار فقط في أقل من (10) سنوات، ثم ارتفعت حتى عام 1991 إلى حوالي (143) مليار دولار بسبب تراكم الفوائد وعدم السداد، وحتى عام 2003 وصلت ديون العراق السيادية إلى حوالي (215) مليار دولار، ليصل مجموع الدين عام 2020 إلى حوالي (68.31) مليار دولار، وهي مبالغ كبيره لم يتم استثمارها بشكل صحيح من اجل تنمية القطاعات الاقتصادية في عموم العراق؛ والذي تقرر حينها شطب (80%) من الديون بموجب اتفاقية نادي باريس؛ تلك الاتفاقية استندت الى قرار مجلس الامن 1483 في أيار2003 بشأن تسوية المديونية الخارجية للعراق تجاه دائنيه (صالح، 2010: 25-26).

وعلية تصنف ديون العراق في خمس مجموعات رئيسة هي:

- (مجموعة دول نادي باريس).
- مجموعة دول خارج نادي باريس.
- مجموعة دول الخليج.
- مجموعة الدائنون التجاريون.
- مجموعة الديون المعلقة

الجدول (2): ديون العراق السيادية منذ عام 1979 وحتى عام 2019 (مليار دولار)

السنة	الدائنين	المبلغ
ديون العراق السيادية لعام 1979	دول نادي باريس	2
	الديون التجارية	1
المجموع		3
ديون العراق السيادية لعام 1988	دول نادي باريس	29
	دول الخليج	40
	السوفييت وحلفائها	11
	الديون التجارية	6
المجموع		86

السنة	الدائنين	المبلغ
ديون العراق السيادية لعام 1991	دول نادي باريس	18
	دول الخليج	53
	دول غير منتمية لنادي باريس	11
	جبر الضرر	52
	الديون التجارية	9
المجموع		143
ديون العراق السيادية لعام 2003	دول نادي باريس	39
	دول الخليج	53
	دول غير منتمية لنادي باريس	71
	جبر الضرر	32
	الديون التجارية	20
المجموع		215
ديون العراق السيادية لعام 2019	دول نادي باريس	6
	دول الخليج	49
	دول غير منتمية لنادي باريس	18
	جبر الضرر	4
	الديون المحلية	36
	السندات الخارجية	5
المجموع		118
ديون العراق السيادية لعام 2020	مجاميع مختلفة من الدول الدائنة	68.31

Source: Simon Hinrichsen, Tracing Iraqi Sovereign Debt Through Defaults and Restructuring, The London School of Economics and Political Science, 2019, p7, p13, p17, p20, p39.

ثانياً. مرحلة تفاقم الدين العام في العراق (1990-1996): هي مرحلة فرض العقوبات الدولية على العراق والناشئة جراء حرب الكويت وتبعات غزوها، إذ سخرت ثلث عوائد النفط العراقي المصدر عبر مذكرة التفاهم أو برنامج (النفط مقابل الغذاء والدواء) وتم بدء العمل في تلك المذكرة في عام 1996، لدفع (التعويضات الخارجية) إلى متضرري الحرب من خلال صندوق الأمم المتحدة للتعويضات (UNCC) بمختلف الدول وبمبلغ تعويض حوالي (52) مليار دولار. علماً أن التعويضات ليست ديون إنما جزاءات فرضت بقرارات أممية بما فيها تغطية تكاليف فرق التفتيش وتستوفى جمعها من عوائد مذكرة التفاهم النفطية. (الغريري، الشيخ، 2008: 84-86)، وفي اعقاب حرب الخليج الثانية عام 1991 تضخمت ديون العراق السيادية بصورة قياسية، فبالرغم من انخفاض ديون دول نادي باريس من (29) مليار دولار عام 1988 إلى (18) مليار دولار عام 1991، إلا أن ديون الخليج ارتفعت من (40) إلى (53) مليار دولار، كما ارتفعت الديون التجارية إلى (9) مليارات دولار بعد أن كانت (6) مليارات دولار وبالمحصلة النهائية ارتفاع حصيلة الديون العراقية من (86) مليار دولار إلى حوالي (143) مليار دولار اعقاب الغزو الكويتي، إذ ارتفع الدين بمقدار (57) مليار دولار فقط خلال ما يقارب (4) سنوات وهي من عام 1989 لغاية 1992 جراء تكاليف الحرب والحصار الاقتصادي وعدم تصدير النفط، ومن ثم توقف الايرادات

النفطية فضلا عن التوقف عن سداد الديون وتراكمها. إن أكبر دائني دول الخليج هم كل من السعودية (39) مليار دولار، والكويت (8) مليارات دولار، وقطر (1.5) مليار دولار، كذلك الامارات (4.2)، فضلا عن الأردن (1.3) مليار دولار، وكما مبين في الجدول رقم (3).

الجدول (3): ديون العراق السيادية تجاه دول الخليج حتى عام 2004 (مليار دولار)

ت	الدولة الدائنة	حجم الدين بدون فائدة
1	السعودية	38.9
2	الكويت	8.3
3	قطر	1.5
4	الامارات	4.2
	المجموع	52.9

Source:

1. Joan Chong and Stephan Fiedler, Opening Fire on Iraq, s Debt Restructuring, A 2006, Issue 4677.
2. Simon Hinrichsen, The Iraq debt restructuring: A study in odious debt, London School of Economics, 2020, 11.

ثالثاً. مرحلة اعادة هيكلة المديونية في العراق (2003-2013): بعد عام 2003 قادت الولايات المتحدة حملة واسعة لتخفيف ديون العراق، إذ نجحت الولايات المتحدة في شطب ديون العراق لدى (مجموعة الدول الصناعية السبع) في غضون عام واحد. وكما يلاحظ من الجدول رقم (2) ارتفعت الديون لغاية عام 2003 بعد الحصار الذي فرض على العراق من قبل الأمم المتحدة نتيجة اجتياحه الكويت، إذ وصلت الديون إلى (215) مليار دولار، وقد تم زيادة القروض التجارية الى (20) مليار دولار ودول اخرى غير منتمية لنادي باريس تقدر بحوالي (71) مليار دولار وارتفعت ديون نادي باريس من جديد لتصل إلى حوالي (39) مليار دولار. بعد عام 2003 لم يلجأ العراق إلى أي افتراضات ذات أهمية تذكر، لكن بعد انتهاء تلك المرحلة وارتفاع أسعار النفط وزيادة الايرادات النفطية وتسديد جزء من ديون العراق السيادية، يجد الاقتصاد العراقي نفسه أمام عقبتين جديدتين (أمنية ومالية) في عام 2014 امتدتا حتى عام 2017 وعليه أطلقت عجلة القروض التشغيلية من جديد. إذ ذهب جل الاقتراضين الداخلي والخارجي هذه المرة إلى دعم الموازنة التشغيلية بما يؤمن استدامة مدفوعات الموازنة الجارية ولاسيما الرواتب والأجور وغيرها من الالتزامات، فضلاً عن جبهة الحرب ضد الارهاب (داعش) بعد أن تراجعت اسعار النفط الخام من (80) دولاراً للبرميل إلى أقل من (30) دولاراً للبرميل. إذ جاء الدين الخارجي هذه المرة مرتبطا بشكل أساس بمشتريات السلاح والتجهيز وإعادة بناء القوات المسلحة لمواجهة الارهاب (داعش). (صالح، 2020: https://annabaa.org)؛ يلاحظ أن نصف الديون الخارجية التي ولدتها الأزمتين (المالية والأمنية) بعد العام 2014 ((ولاسيما القروض الخارجية المقدمة من الدول (السبعة الكبار) فضلاً عن الائتمان المقدم من المؤسسات المالية الدولية المتعددة الاطراف كالبنك الدولي وصندوق النقد الدولي التي بلغ مجموعها إلى اليوم بنحو (12) (مليار دولار) (الطبقجلي، 2018: 4-8). قد صرف غالبيته على دعم الموازنة التشغيلية بين الاعوام 2017-2015، عليه فإن تاريخ المديونية العراقية ارتبط ارتباطاً وثيقاً بالإنفاق الاستهلاكي الحكومي جراء

الحروب والصراعات والأزمات والفساد بنسبة (90%)، كما ظلت المشاريع المنفذة بالقروض هامشية الأثر في دفع النمو الاقتصادي للبلاد ((نتاج ذلك أن العراق لايزال يعيش طور التخلف إذ ترتفع فيه نسبة البطالة والفقر وتردي الخدمات العامة لمواطنيه إذ أصبح الاقتصاد العراقي متهالك، لا يقوى على مواجهة أي متغيرات خارجيه مؤثره فيه)). (مصدر سابق).

رابعاً. مرحلة تنظيم وتراجع حجم الدين العام في العراق (2014-2020): لقد زادت الديون بعد انتهاء الحرب مع داعش وكانت هنالك حاجة كبيرة للأموال من أجل إعادة الإعمار منذ عام 2014 وحتى عام 2020 نتيجة الاثار المدمرة على اقتصاد العراقي، هذا غير ما لحقها من عجز في الموازنة وانهيار أسعار النفط وارتفاع النفقات وانخفاض الايرادات. إذ ارتفعت الديون من (75) مليار دولار عام 2014 الى (106) مليارات دولار عام 2016، كما أن الدين الخارجي عام 2020 لا يتعدى (25) مليار دولار، أما الدين العام الداخلي فهو الأكبر ويبلغ نحو أكثر من (44) مليار دولار بأجمالي (68) مليار وكما مبين في الجدولين رقم (4) و(5). كما اقترض العراق (12) مليار دولار من الداخل لمواجهة المشكلات المالية المترتبة على فايروس كورونا في عام 2020 ما جعل الديون الداخلية تصل إلى مجموع (44) مليار دولار. إذ تم استخدام أغلب القروض لصالح سد العجز في الميزانية التشغيلية خاصة بعد أزمة انخفاض أسعار النفط وأزمة الحرب على الارهاب التي أعادت العراق إلى مرحلة الاقتراض الخارجي، ((فضلا عن ديون معلقة لثماني دول منها إيران والسعودية وقطر والامارات والكويت، بقيمة (40) مليار دولار، وهذه الدول ترفض شطب ديونها بالرغم من أنها عضوا في (نادي باريس) (the Open Society Institute, the United Nations Foundation, 2003: p14-17).

إن الموازنة العامة تتحمل خدمات إطفاء الدين وأن الدين الداخلي هو الأكبر عند مقارنته بالدين الخارجي، وهو يفوق الدين الخارجي بحوالي مرتين حتى عام 2020، كما انها قد بلغت (24) مليار دولار جراء الحرب على تنظيم داعش، ومازال الدين يسبب تأثيرات على تنمية كل القطاعات الانتاجية في الاقتصاد العراقي، فهو يعرقل عملية التنمية والانتاج ويزيد من حده الفقر ايضا فهي تثقل كاهل المواطن العراقي، وقد انخفض الدين الخارجي من (108.66) مليارات دولار عام 2004 الى (41.21) مليار دولار عام 2009 وبشكل تدريجي، نتيجة تحسن اسعار النفط واستقرار الوضع المالي في تلك المدة وكما موضح في الرسم البياني رقم (1)

الجدول (4): تطور الدين العام الخارجي في العراق للمدة 2004-2020 (مليار دولار)

السنة	الدين العام الخارجي	معدل النمو السنوي %
2004	108.66	--
2005	78.83	-27.46%
2006	61.13	-22.44%
2007	50.20	-17.88%
2008	51.52	2.63%
2009	41.21	-20.01%
2010	57.03	38.37%
2011	61.27	7.44%
2012	57.71	-5.81%

السنة	الدين العام الخارجي	معدل النمو السنوي %
2013	58.72	1.76%
2014	57.30	-2.42%
2015	66.10	15.36%
2016	68.20	3.18%
2017	10.67	-84.35%
2018	17.93	68.04%
2019	25.49	42.16%
2020	24.00	-5.85%

المصدر: اعداد الباحثين بالاعتماد على:

1. بيانات البنك المركزي العراقي، النشرات، للسنوات (2004، 2008، 2012، 2016، 2020) والمتاحة على الرابط: https://cbi.iq/news/view/463
2. بيانات وزارة المالية، نشرات الدين العام، المتاحة على الرابط الآتي:
http://www.mof.gov.iq/pages/ar/DeptReport.aspx
3. 3- البنك الدولي، أرصدة الدين الخارجي طويل الأجل (الدين المستحق والمنصرف، بالأسعار الجارية للدولار الأمريكي) – Iraq، والمتاح على الرابط:
https://data.albankaldawli.org/indicator/DT.DOD.DLXF.CD?locations=IQ
4. Usaid, Usaid Knowledge Services Center (Ksc), Overview of The Iraqi Economy, A Bibliography, 2011 :Available at The Following Link: https://pdf.usaid.gov/pdf_docs/pnadm051.pdf

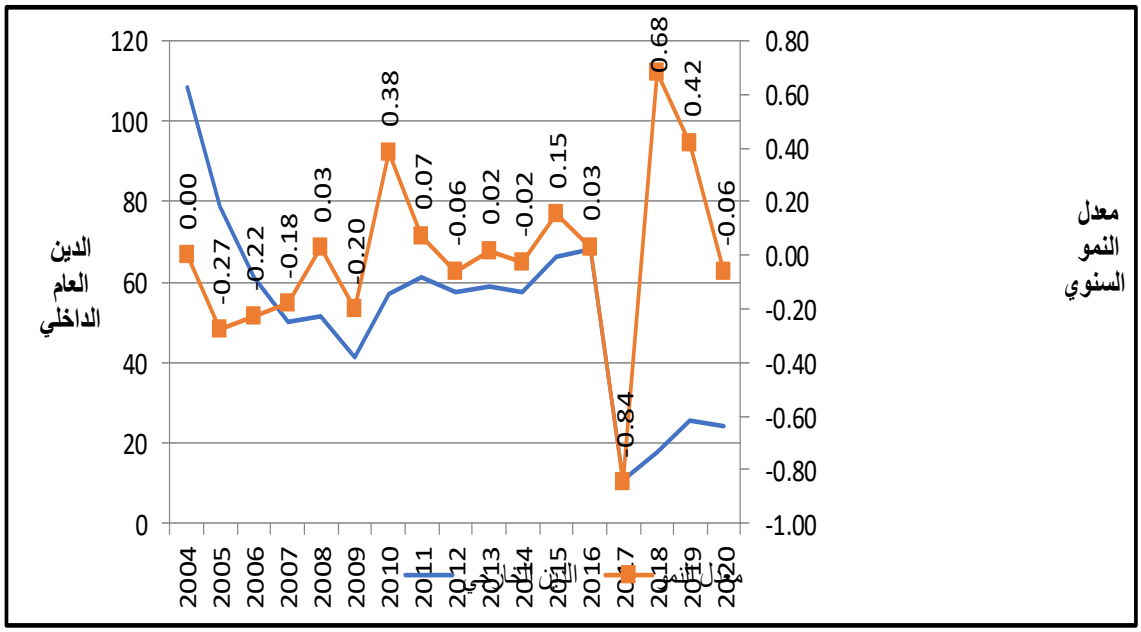

الشكل (1): تطور الدين العام الخارجي ومعدل نموه السنوي في العراق للمدة 2004-2020
المصدر: اعاد الباحثين بالاعتماد على بيانات الجدول رقم (4).

أما بعد ذلك عادت لترتفع من جديد ولكن بشكل متذبذب وللمدة 2010-2013 نتيجة انخفاض الاسعار النفطية وحدوث عجز في الموازنة العامة نتيجة زيادة النفقات وانخفاض الايرادات النفطية، أما سبب الارتفاع في المديونية الخارجية للمدة 2014-2016 هي بسبب الازمة المزدوجة المالية والأمنية خلال الاعوام 2014-2017 بسبب الحرب على الارهاب (داعش) وتحرير المدن، رافقها هبوط اسعار النفط وضعف التدفقات المالية للموازنة العامة نحو اشتداد الانفاق الحكومي في ذلك الوقت، أما الأخرى فهي الازمة المزدوجة (المالية والصحية) التي ضربت البلاد طوال العام 2020، وانغلاق الاقتصاد العالمي بسبب جائحة كورونا وهبوط أسعار النفط وتدهور العائدات النفطية بنسبة (40%) أي إلى حوالي (20) دولار للبرميل عن معدلاتها في عام 2019، ما اضطر العراق للاقتراض في العام 2020.

المطلب الثاني: المؤشرات الاقتصادية للدين العام في الاقتصاد العراقي.

اولاً. مؤشرات الدين العام الداخلي في الاقتصاد العراقي للمدة 2004-2020: إن ارتفاع نسبه الدين يعكس الصعوبة المتزايدة في الحصول على موارد خارجيه لتمويل الانفاق العام في ظل قصور السياسة الإدارية، وضعف قدرتها على تعبئه المدخرات المحلية والفائض الاقتصادي، اذ يلاحظ من الجدول رقم (5) أن الدين الداخلي (44,308) مليون دولار في عام 2020 بعد ان كان (4,078) مليون دولار في عام 2004 بالرغم من الانخفاض الحاصل في عام 2013 الى (3,650) مليون دولار وكذلك وصوله الى (40,341) مليون دولار عام 2017 نتيجة انخفاض أسعار النفط العالمية وما رافقها من تبعات سياسية وحرب العراق ضد الارهاب لسنة 2014 ثم انخفض إلى (32,429) مليون دولار عام 2019 بعد أن عادت اسعار النفط إلى التحسن واستقرار الاوضاع الامنية في العراق وانخفاض المصاريف العسكرية. كما يلاحظ المساهمة الكبيرة للحوالات الخزانة في هيكل الدين العام الداخلي العراقي وارتفاعها المستمر من (855) مليون دولار عام 2004 إلى (43,235) مليون دولار في عام 2020 إذ يتم استخدام حوالات الخزانة في كثير من الأحيان لتغطية عجز الموازنة العامة عند اصدارها، وهي تعد من اشكال التمويل التضخمي، فضلا عن أن معظم الدين يعود إلى الجهاز المصرفي، أيضا هنالك تذبذب في الدين العام الداخلي، للمده 2009-2014 نتيجة عدم الاستقرار في الأوضاع الامنية الداخلية وكذلك عدم الاستقرار السياسي وتذبذبات اسعار النفط. ثم قفزت الديون الداخلية الى نسبة كبيره جدا إذ كان معدل نمو الدين الداخلي في عام 2015 حوالي (237.34%) وهي نسبة كبيره جدا وبالرغم من التذبذب في معدلات نمو الدين الداخلي إلى أنه مرتفع عند مقارنته بعام 2005 وجد انه (4.22%) أما في عام 2020 ارتفع معدل نمو الدين إلى (36.63%) وذلك نتيجة سوء اوضاع المالية العامة وتدهور الاقتصاد العراقي نتيجة اعتماده على ريعية النفط، وانهيار الأسعار.

الجدول (5): تطور الدين العام الداخلي ونسبته في العراق للمدة 2004-2020 (مليون دولار)

السنة	الدين العام الداخلي	معدل نمو الدين الداخلي (%)	حوالات الخزينة لدى المصارف (التجارية + الاخرى)	الدين على وزارة المالية	نسبة حوالات الخزانة من الدين العام (%)	نسبة دين وزارة المالية من الدين العام (%)
2004	4,078	--	855	3,223	20.96%	79.04%
2005	4,250	4.22%	815	3,434	19.18%	80.82%
2006	3,598	-15.34%	171	3,427	4.74%	95.26%
2007	4,099	13.93%	410	3,690	9.99%	90.01%
2008	3,704	-9.65%	416	3,288	11.22%	88.78%
2009	7,135	92.66%	3,789	3,346	53.10%	46.90%
2010	7,680	7.63%	4,406	3,274	57.37%	42.63%
2011	6,365	-17.11%	3,326	3,039	52.25%	47.75%
2012	5,616	-11.78%	2,909	2,707	51.81%	48.19%
2013	3,650	-35.01%	1,286	2,363	35.25%	64.75%
2014	8,165	123.73%	6,059	2,106	74.21%	25.79%
2015	27,545	237.34%	21,412	6,133	77.73%	22.27%
2016	38,354	39.24%	36,366	1,988	94.82%	5.18%
2017	40,341	5.18%	38,517	1,824	95.48%	4.52%
2018	35,356	-12.36%	33,703	1,653	95.32%	4.68%
2019	32,429	-8.28%	30,944	1,485	95.42%	4.58%
2020	44,308	36.63%	43,235	1,073	97.58%	2.42%

المصدر: اعداد الباحثين بالاعتماد على: بيانات البنك المركزي العراقي، النشرات، للسنوات (2004، 2008، 2012، 2016، 2020) والمتاحة على الرابط:

https://cbi.iq/news/view/463

أيضا أن الدين على وزارة المالية كان شبة مستقر للمده 2004 ولغاية 2011 ثم انخفض بعد ذلك إلى حوالي (2,106) مليون دولار بعد أن كان (3,223) مليون دولار عام 2004 ثم قفز من جديد ليجد نفسه أمام أزمة كبيره وعلية وصل إلى حوالي (6,133) مليون دولار عام 2015 لينخفض بعد ذلك بشكل تدريجي إلى حوالي (1,073) مليون دولار عام 2020؛ أما القفزة في الدين الداخلي للمده 2017-2020، بعد الانخفاض في عامي 2018-2019 فإن ذلك يعود للصدمة المزدوجة التي تلقاها الاقتصاد العراقي ابتداء منذ عام 2014؛ أما في عام 2016 ولغاية 2020 واصلت وزاره المالية سياساتها المالية في تمويل عجز الموازنة العام، عن طريق الاقتراض الداخلي من خلال اصدار اذونات الخزانة لتمويل الفجوة المالية الحاصلة في تلك المدة، وتعود

أسباب التمويل لهذا لنوع من القروض إلى سوء الاوضاع الاقتصادية الناتجة عن فايروس (COVID-19)، أي فايروس كورونا وما سببه من أزمات اقتصادية عالمية.

ثانياً. مؤشرات الدين العام الخارجي في الاقتصاد العراقي: بالرغم من أن الاقتراض الخارجي يساعد الدولة على سد العجز في ميزانيتها إلا أن الاقتراض والاستدانة دون وجود تحسن ملموس في الاقتصاد يزيد من أعباء الدولة، إذ تستنزف الدولة حصيلتها النقدية لسد الديون الخارجية مما يزيد من العجز في ميزانياتها سنويا، وبذلك يتحول الدين الخارجي من عامل يساعد الدولة على النمو إلى عامل يقيد الدولة.(مرزوك، حمزة، 2021: 1)، إذ توارث العراق ديونا تم استخدامها لأغراض غير انتاجية أو استثمارية ألا وهي تمويل الحرب في كل من حرب إيران واجتياح الكويت، وقد تضاعفت نتيجة لتراكم الفوائد أي (خدمة الدين) والمتأخرات على العراق نتيجة للعقوبات التي فرضها مجلس الأمن على العراق والتي استمرت إلى عام 2003. (البنك المركزي العراقي، 2017)، إذ تتوزع ديون العراق إلى مجموعات وهي: (حصة دول نادي باريس ما قيمته (39) مليار دولار، وقدرت حصة مجموعة دول خارج نادي باريس مع دول الخليج بحوالي (60) مليار دولار، كان حصة دول مجلس التعاون الخليجي (49) مليار دولار، والجزء المتبقي البالغ (16) مليار دولار لغير دول مجلس التعاون الخليجي، التي تتمثل بدول (الصين وتركيا ودول اوروبا الشرقية). أما حصة الدائنون التجاريون مع الديون المعلقة قدرت بحوالي (15) مليار دولار؛ ويضاف إلى المديونية الخارجية للعراق تعويضات غزو الكويت في عام 1990، وبلغت القيمة التي وافق عليها العراق وصادقت عليها الأمم المتحدة بحوالي (52) مليار دولار، وقد سدد العراق (24) مليار دولار منها لغاية عام 2003، وحتى نهاية عام 2017 بلغ مجموع ما تم تسديده (48) مليار دولار؛ إن ديون العراق قد بلغت (124) مليار دولار حتى عام 2004، وبلغت (64.71) مليار دولار عام 2010 أي بعد الانتهاء من التفاوض في نادي باريس وتوجه الدول خارج نادي باريس إلى التنازل عن ديونها كليا أو جزئيا كالموقف الصيني والإماراتي وغيرها من الدول، لكنها اتجهت نحو الارتفاع ثانية بعد عام 2014 وأوائل عام 2015 بسبب التحديات الأمنية وانخفاض أسعار النفط العالمية.(فاضل، محمود، علي، 2021: 55)، اذ تمكن العراق من اطفاء ديون بقيمة (97.112) مليار دولار حتى عام 2008، ووصل الدين إلى (24) مليار دولار في عام 2020، وعد العراق قبل تخفيض دينه من أكثر الدول المثقلة بالديون من إذ نصيب الفرد وكانت ولا تزال معضلة الديون العراقية الخارجية من أخطر المعضلات التي يوجهها الاقتصاد العراقي بعد الاستقرار الأمني، فضلا عن السياسية التي شكلت عبئا على الاقتصاد العراقي ومعرقلا لجهود إعادة الإعمار وإصلاح ما دمرته الحرب. (عربية، مركز الخليج للأبحاث، 2008)

ثالثاً. تقديرات الدين العام في الاقتصاد العراقي:

1. **تقدير المديونية الخارجية واطفاءها وشطبها:** تنقسم المديونية الخارجية العراقية على قسمين: قسم قام النظام السابق، باستدانته من دول وشركات وهيئات دولية مختلفة لتمويل آلة الحرب. وقسم آخر فرض على العراق من قبل الأمم المتحدة بالقرار 687 في 3 نيسان 1991، لتعويض الدول والشركات والأفراد المتضررين من سلوك النظام السابق.

أ. **الديون الخارجية التجارية والثنائية:** تتضارب التقديرات في ما يتعلق بتوزيع الديون على الدول الدائنة داخل نادي باريس وخارجه، فبعض التقديرات تشير إلى أن ديون دول نادي باريس حوالي

(39) مليار دولار مع الفوائد والمتأخرات، أما بدون الفوائد فتم تقديرها بحوالي (16.87) مليار دولار، أما ديون دول الخليج المتمثلة بكل من (السعودية والكويت وقطر والإمارات) فتم تقديرها ما بين (45-55) مليار دولار وديون (روسيا والاتحاد السوفييتي سابق وصربيا وبلغاريا ورومانيا وبولندا وسلوفاكيا) تتراوح ما بين (13-15) مليار دولار مع الفوائد والمتأخرات، وديون الصين قدرت بنحو (8) مليارات دولار مع الفوائد والمتأخرات، وديون لدول أخرى ولشركات تجارية. فضلا عن نحو (53) مليار دولار تعويضات حرب الخليج الثانية، ((أي أن إجمالي الدين يقدر بحوالي (199) مليار دولار قبل شطب عدد من دول نادي باريس ودول أخرى من خارج النادي لنحو (80%) من ديونها على العراق، وهو مبلغ ضخم يعجز العراق عن الوفاء به في ظل الظروف والأزمات التي يمر بها)). (مصدر سابق)

ب. تعويضات حرب الكويت (الخليج الثانية): تشمل هذه التعويضات الدمار الذي لحق بالكويت جراء الاجتياح العراقي في 2 أغسطس 1990 وتكاليف تحرير الكويت في عام 1991، وتعويضات للدول والهيئات والشركات والأفراد ممن تضرروا من أعمال الحرب، والتي قدرت في حينها بنحو 350 مليار دولار. وبعد تحرير الكويت شكل مجلس الأمن هيئة التعويضات ومقرها جنيف، لغرض تطبيق القرار 687، علية تسلمت الهيئة منذ تأسيسها ما يقارب (2.6) مليون طلب للحصول على تعويضات، اذ رفعت هذه المطالبات نحو (100) حكومة نيابة عن مواطنيها ومؤسساتها الخاصة والعامة، كما رفعت طلبات من قبل (13) مكتبا تابعا للمنهج الإنمائي للأمم المتحدة والمفوضية العليا لشؤون اللاجئين، إذ أقرت اللجنة (1.5) مليون طلب من أصل (2.6) مليون طلب بلغت مبالغ تعويضها (53) حوالي مليار دولار (بريهي، 2011: 39)

الجدول (6): تقديرات الدين العام الخارجي السيادي في العراق لمجاميع مختلفة من الدول (مليار دولار)

مجموعة الدول الدائنة	ت	الدولة الدائنة	حجم الدين بدون فائدة
مجموعة دول نادي باريس / (بدون فوائد)	1	فرنسا	2,994
	2	المانيا	2,404
	3	اليابان	4,109
	4	روسيا	3,450
	5	الولايات المتحدة	2,192
	6	ايطاليا	1,726
	7	بريطانيا	0.499
	8	كندا	0.564
	9	النمسا	0.831
	10	استراليا	0.499
	11	اسبانيا	0.321
	12	بلجيكا	0.184
	13	السويد	0.186
	14	سويسرا	0.117
المجموع			16,878.2

مجموعة الدول الدائنة	ت	الدولة الدائنة	حجم الدين بدون فائدة
مجموعة دول الخليج العربي/ (بدون فوائد)	1	السعودية	38.9
	2	الكويت	8.3
	3	تعويضات حرب الكويت	52
	4	قطر	1.5
	5	الامارات	4.2
المجموع			104.9
	ت	الدولة الدائنة	حجم الدين مع الفائدة التأخيرية
مجاميع مختلفة من الدول مع الفوائد	1	دول الخليج العربي	45-55
	2	روسيا الاتحادية	10.50
	3	المانيا	4.30
	4	اليابان	7.60
	5	الصين	8
	6	الولايات المتحدة الامريكية	5.10
	7	دول نادي باريس	48.18
	8	الدائنون التجاريون	2.60
	9	ديون روسيا والاتحاد السوفيتي (سابقا)	13-15
	10	أطراف اخرى	20

المصدر: اعداد الباحثين بالاعتماد على:

- Joan Chong and Stephan Fiedler, Opening Fire on Iraq's Debt Restructuring, Al-Eqtisadiah newspaper, 2006, No. 4677.
- وزارة المالية، دائرة الدين العام، النشرات والجداول، المتاحة على الرابط الاتي:

http://www.mof.gov.iq/obs/ar/Pages/debtreports.aspx

بلغت قيمة أكبر مطالبة وافقت عليها لجنة الأمم المتحدة للتعويضات (14.7) مليار دولار لصالح مؤسسة البترول الكويتية نظير الأضرار التي لحقت بها. (الامم المتحدة، 2022: https un.org) وقد حدد مجلس الأمن بالقرار 986 عام 1995 نسبة لا تتجاوز (30%) من قيمة مبيعات النفط العراقي بموجب برنامج النفط مقابل الغذاء والدواء لعام 1996 لتعويض الدول والشركات والأفراد الذين تضرروا، وخفضت النسبة في 27 سبتمبر عام 2000 إلى (25%)، ثم خفضت بعد الاحتلال الأمريكي للعراق عام 2003 إلى (5%) (Sullo, Wyatt, 2014: 9)، إذ إن العراق توقف عن تسديد تعويضات حرب الكويت في عام 2014 أثناء الحرب على تنظيم داعش، لكنه تابع التسديد في عام 2018 وعلية قد أتم سداد كامل مبلغ التعويضات التي أقرتها لجنة الأمم المتحدة للتعويضات التابعة لمجلس الأمن الدولي بموجب القرار (687) للعام 1991، بمجموع (52.4) مليار دولار للكويت حتى نهاية 2020؛ إذ كانت نسبة الاستقطاع هي (0.5%) من قيمة كل برميل نفط يتم تصديره، وفي عام 2019 ارتفعت نسبة الاستقطاع الى (1.5%) لتسدد لصندوق الأمم المتحدة

كتعويضات حرب، وفي عام 2020 أصبحت نسبة الاستقطاع (3%) لغرض انهاء كافة التعويضات المعلقة؛ (إذ أتاحت لجنة الأمم المتحدة للتعويضات لحكومة دولة الكويت مبلغ (629,324,488) دولارا لتسديد مطالبة اللجنة المتبقية برصيد تعويض غير مسدد). (مصدر سابق)، وعلية فإن العراق دفع كامل التعويضات المالية التي أقرتها لجنة الأمم المتحدة الى الكويت، من خلال ذلك يفترض الإفادة من الفيض المالي الذي سيحقق خلال السنوات القادمة

ج. **اطفاء ديون العراق الخارجية:** إن الديون الضخمة تشكل معرقل لجهود إعادة تشييد الاقتصاد المنهار واستعادة الأمن والبناء في العراق، تلت ذلك ممارسة الولايات المتحدة ضغوطا على غالبية الدول الدائنة للعراق وخاصة دول نادي باريس لإطفاء أو شطب نسبة تتراوح ما بين (15-95%) من ديونها (الكريهة أو البغيضة Odious Debts) بعد عام 2003 على العراق، كذلك طالب العراق بإعفاء جزء كبير من ديونه أسوة بكل من (ألمانيا التي ألقيت ديونها بعد الحرب العالمية الثانية، وشطب ديون راوندا وهي احدى دول افريقيا عام 1998 من قبل مجلس العموم البريطاني، والأرجنتين التي حصلت على إعفاء (70%) عام 2001، ومصر التي حصلت على إعفاء بنسبة (65%) من ديونها، وبولندا ايضا بإعفاء نسبة (70%) من ديونها، ويوغسلافيا التي حصلت على إعفاء من ثلثي ديونها)، كون هذه الديون قدمت لاعتبارات السياسية ولأغراض عسكرية وللإنفاق على برامج التسليح؛ ولم تقدم لاعتبارات إنسانية، لا سيما أن الجزء الأكبر من الدين عبارة عن فوائد ومتأخرات متراكمة كان العراق حينها يخضع لعقوبات وحصار دولي استمر ثلاث عشرة سنة، منذ (أغسطس 1990 ولغاية إبريل 2003)، ورهينة لقرارات مجلس الأمن الدولي، وذلك لتمكين العراق من إعادة تشييد البنية التحتية وتنشيط الاقتصاد العراقي. (علي، 2015: 14-15)؛ وقد أسفرت ضغوط الولايات المتحدة على دول نادي وغيرها من الدول الدائنة بخفض ديونها على العراق، والحصول على موافقات وتعهدات مبدئية بشطب ما نسبته (70 إلى 80%) من ديون دول النادي على العراق بعد المرونة التي أبدتها كل من فرنسا وألمانيا. وفي 2004 اتفق العراق مع دول نادي باريس على تخفيض ديون الدول الدائنة من أعضاء النادي بنسبة (80%) من مجموع المديونية البالغة (39) مليار دولار مع الفوائد والمتأخرات وفق ضوابط وإجراءات مشروطة حددت بالآتي: (مصدر سابق).

- ❖ إعادة النظر بأسعار المشتقات النفطية الموازنة الأسعار مع ميزان الأسعار في دول الجوار
- ❖ رفع الدعم عن البطاقة التموينية واستبدالها بتعويض نقدي
- ❖ التوجه نحو خصخصة شركات القطاع العام.

الجدول (7): نسب اطفاء دين العراق الخارجي لدول مختلفة (مليون دولار)

ت	الدولة	المبلغ	نسبة الاطفاء (%)
1	مالطا	42000	100%
	هنغاريا		
	سلوفاكيا		
	بلغاريا		
	رومانيا		
2	روسيا	10500	100%
3	الصين	8500	100%

ت	الدولة	المبلغ	نسبة الاطفاء (%)
4	ماليزيا	--	80%
5	اندونيسيا	--	80%
6	مصر	740	65%
7	بولندا	500	70%
8	الاردن	1300	0%
9	المغرب	32	0%
10	تركيا	800	0%
11	المجر	17	0%
12	كوريا الجنوبية	54.3	0%
13	البرازيل	192.9	0%
14	تونس	--	75%
15	الجزائر	500	30%
16	الكويت	16000	0%

المصدر: اعداد الباحثين بالاعتماد على:

- العامري، ابتسام محمد، توجهات السياسة الصينية حيال العراق بعد عام 2003، مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية، جامعة بغداد، 2016، 24
- https://almadapaper.net/sub/09-765/p19.htm

تنص الاتفاقية الموقعة مع دول نادي باريس على تخفيض (30%) من الدين الكلي حال توقيع الاتفاق مع نادي باريس وتخفيض (30%) أخرى حال توقيع العراق مع صندوق النقد الدولي بتاريخ أقصاه 31 ديسمبر عام 2005 وتخفيض (20%) من الدين حال تقديم صندوق النقد الدولي تقريرا يؤكد إتمام العراق التزاماته بموجب بنود اتفاقية ترتيبات المساندة بتاريخ أقصاه 31 ديسمبر عام 2008، وبذلك تكون مديونية العراق لدول النادي قد خفضت بنسبة (80%) أوائل عام 2008، ويتوجب على العراق تسديد ما نسبته (20%) أي نحو (7.9) مليار دولار من إجمالي دين دول النادي البالغ (39) مليار دولار، ويكون التسديد على مدى (23) عاما تبدأ من 2011. (عداي، 2016: 12-13)، كما أعفت كل من ((مالطا والصين وسلوفاكيا وقبرص، العراق من كامل ديونها وبنسبة (100%)، وألغت صربيا (90%) وبلغاريا ورومانيا وماليزيا وإندونيسيا (80%). (Hinrichsen, 2020: 11)، ومصر (65%) من إجمالي ديونها البالغة (740) مليون دولار، وبولندا (70%) من إجمالي ديونها البالغة (500) مليون دولار، فيما لم تبد دول أي تنازل أو خصم لديونها مثل الأردن والبالغ دينها (1300) مليون دولار، والمغرب (32) مليون دولار، وتركيا (800) مليون دولار، والمجر (17) مليون دولار، وكوريا الجنوبية (54.3) مليون دولار والبرازيل (192.9) مليون دولار، وتونس والجزائر، وباكستان، واليونان والكويت ايضا رفضت شطب أو تخفيض ديونها على العراق البالغة (16) مليار دولار، أو التعويضات التي أقرتها لجنة التعويضات الأممية للكويت، اما بالنسبة للديون التجارية فقد تمكن العراق من عقد صفقة مع كبار دائني العراق من القطاع الخاص (بنوك وشركات عالمية) في اجتماع سنغافورة نهاية عام 2005 ووافق بموجبها الدائنون على مبادلة (20%) من الدين الأصلي والفائدة بالسندات وإلغاء الباقي،

وهي ديون تزيد على (20) مليار دولار، فضلا عن تمكنه من الاتفاق على تسويات مالية مع (80%) من الدائنين الذين لهم مبالغ دون (35) مليون دولار، إذ قام هؤلاء باستلام دفعة نقدية تعادل (12.5%) من أصل الدين وإلغاء الباقي، وبذلك يكون العراق قد تمكن من إطفاء ديون بقيمة (97) مليار دولار من أصل الدين، الأمر الذي كان من الممكن أن ينعكس إيجابا على استقرار الاقتصاد العراقي وتنميته من خلال إعادة إعمار ما دمرته الحرب. (الجميلي، المحمدي، الخزرجي، 2019: 14-18)، وبالرغم من الشطب نحو 66.4% من ديون العراق الخارجية، إلا أنه كان ولا تزال مشكلة الديون العراقية الخارجية تشكل عائقا أمام إعادة اعمار عراق مزدهر ذي هيكلية اقتصادية مستقرة. (السعيدي، 2018: 1071-1073)، إذ عدت إعفاءات العراق من ديونه مساهمة في إعادة إعماره وإنعاش اقتصاده، ومساهمة في تحقيق الأمن، ذلك كون غالبية الدين العراقي دينا عسكريا وظف في تعزيز السلطة والدخول في حروب خاسرة ولم يستخدم أغلبيته بالاستثمار في مشاريع التنمية الاقتصادية والاجتماعية المختلفة.

المبحث الثالث: الاستنتاجات والمقترحات

اولاً. الاستنتاجات:

1. بالرغم مما يمتلكه العراق من موارد مادية ومالية وبشرية إلا أنه لايزال يعاني من الاختلالات الهيكلية الأمر الذي يتطلب اعادة هيكلة الاقتصاد على المستوى الكلي والقطاعي بالشكل الذي يضمن تحقيق النمو السريع والمرونة في مواجهة التغيرات الحاصلة على الصعيد الدولي.
2. اعتماد العراق على مصدر واحد لتوفير مستلزمات التنمية الاقتصادية سيعرض الدولة إلى الهزات التي يتعرض لها قطاع النفط، ومن هنا لابد لعملية الاصلاح الاقتصادي والتكييف الهيكلي أن تضع ذلك في الحسبان من خلال احداث تحولات في البنية الاقتصادية لتنويع مصادر النمو وذلك يتطلب عملية اصلاح اقتصادي تتناول الانتقال من الاعتماد على النفط من 25 خلال سياسة اصلاح القطاعات الاخرى وتطويرها والانتقال إلى اقتصاد السوق آلية يقودها القطاع الخاص
3. بالرغم من أن الاقتراض الخارجي يساعد الدولة على سد العجز في ميزانيتها إلا أن الاقتراض والاستدانة دون وجود تحسن ملموس في الاقتصاد يزيد من أعباء الدولة، إذ تستنزف الدولة حصيلتها النقدية لسد الديون الخارجية مما يزيد من العجز في ميزانياتها دون وجود تحسن ملموس في تنمية الاقتصاد العراقي بالرغم من الأموال الضخمة التي تم تحصيلها.

ثانياً. التوصيات:

1. تنويع القاعدة الاقتصادية وذلك من خلال العمل على رفع نسبة اسهام القطاعات غير النفطية في الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي والعمل على زيادة اسهام القطاع الخاص في عملية التنمية وفي توفير الفرص الوظيفية وتقليل الاعتماد على العائدات النفطية
2. العمل على انشاء صندوق سيادي ملوك للدولة، ويضم أصولاً حكومية مستمدة من فائض الاحتياطيات التي تملكها الدولة، وتعود بالنفع على اقتصادها ومواطنيها. وتجنب الازمات الاقتصادية
3. العمل على تحقيق الاستقرار الاقتصادي الكلي من خلال الاستقرار في الإنفاق والايرادات العامة، وايقاف التوسع في الإنفاق الحكومي وعلى وجه الخصوص الانفاق التشغيلي.

المصادر

اولاً. المصادر العربية:

1. (الامم المتحدة، 2022) (https un.org)
2. البدراني، قبس حسن عواد، (2009)، الاقتراض العام الخارجي وشروط مؤسسات التمويل الدولية، كلية الحقوق - جامعة الموصل، مجلة الرافدين للحقوق، المجلد 11، العدد 40.
3. بريهي، فارس كريم، (2011)، الاقتصاد العراقي... فرص وتحديات دراسة تحليلية للمؤشرات الاقتصادية والتنمية البشرية، جامعة بغداد، كلية الادارة والاقتصاد.
4. احمد بريهي علي، مصدر مرفق مسبقا.
5. البنك الدولي، أرصدة الدين الخارجي طويل الأجل (الدين المستحق والمنصرف، بالأسعار الجارية للدولار الأمريكي) – Iraq، والمتاح على الرابط:
https://data.albankaldawli.org/indicator/DT.DOD.DLXF.CD?locations=IQ
6. البنك المركزي العراقي، https://www.cbi.iq
7. البنك المركزي العراقي، النشرات، للسنوات (2004، 2008، 2012، 2016، 2020) والمتاحة على الرابط: https://cbi.iq/news/view/463
8. جاسم، ديانا هاشم، (2022)، تطور مسار الدَّين في العراق وفقاً للأداء الاقتصادي الحالي، سلسلة إصدارات مركز البيان للدراسات والتخطيط
9. الجميلي، سامي حميد، المحمدي، مهدي خليفة، الخزرجي، احمد يونس جبار، تطور الدين العام في العراق للمدة 2004-2018، جامعة الفلوجة، كلية الادارة والاقتصاد،
10. حداد، حامد عبيد، (2007)، المديونية العراقية، عدد 33
11. خالد، رنا، (2020)، ديون العراق السيادية الماضي في ازمة والمستقبل في كارثة
12. السعيدي، ناجي رديس عبد، (2018)، الدين العام وانعكاسه على الإنفاق الاستثماري في العراق للمدة 2003-2014، مجلة كلية التربية للبنات للعلوم الانسانية، العدد 21، السنة الحادية عشرة
13. صالح، صالح خلف،(2010)، اثار الاجتياح العراقي لكويت على العلاقة العراقية – الامريكية 1988-2008،جامعة الشرق الاوسط للدراسات العليا، كلية الآداب، قسم العلوم السياسية
14. صالح، مظهر محمد، (2020)، إطلالة على تاريخ ديون العراق السيادية، شبكة النبأ، https://annabaa.org/arabic/economicarticles/21780
15. الطبقجلي، احمد معن، (2018)، ديون العراق.. نظره عامة حول وضع الديون ونشأتها ومستقبلها، سلسلة إصدارات مركز البيان للدراسات والتخطيط،
16. العامري، ابتسام محمد، (2016)، توجهات السياسة الصينية حيال العراق بعد عام 2003، مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية، جامعة بغداد
17. عداي، نور شدهان، (2016)، تحليل مسار الدين العام للمدة 2010-2014، وزارة المالية - الدائرة الاقتصادية - قسم السياسات الاقتصادية، بغداد 2016
18. عربية، زياد، (2008)، المديونية الخارجية العراقية أحد معوقات اعادة الاعمار.
19. الغريري، أيسر ياسين، الشيخ، علي عبدالله، (2008)، مديونية العراق الخارجية الواقع والافاق، جامعة تكريت، كلية الادارة والاقتصاد، مجلة تكريت، مجلد4، عدد 10.

20. محمد، عمرو هشام، العبيدي، ميسون علي حسين، (2018)، اتجاهات الدين الداخلي في العراق، والمسار المستقبلي المطلوب، مجلة المستنصرية للدراسات العربية والدولية، مجلد 15، عدد 62
21. محمد، منال جابر مرسي، أثر الدين الخارجي على النمو الاقتصادي في مصر دراسة قياسية، جامعة سوهاج كلية التجارة، مجلة كلية السياسة والاقتصاد، 2020، العدد 8، مجلد 9، 72.
22. المرياتي، توفيق، الحرب وآثارها على تدهور الاقتصاد العراقي (الجريمة الاقتصادية الثانية): https://almadapaper.net/sub/10-229/p04.htm
23. مرزوك، عاطف لافي، حمزة، رجاء قاسم، (2021)، الدين الحكومي الخارجي في العراق – المحتوى والاثار في الاداء الاقتصادي للمدة 2003-2019
24. نعوش، صباح، (2021)، تفاقم الديون العراقية: ما هي الحلول، البيت الخليجي للدراسات والنشر، https://gulfhouse.org/posts/4848/
25. وزارة المالية، نشرات الدين العام، المتاحة على الرابط التالي: http://www.mof.gov.iq/pages/ar/DeptReport.aspx

ثانياً. المصادر الاجنبية:

1. Crisis Group Middle East, (2005), Report No. 38, Iran in Iraq: How Much Influence?
2. Pietro Sullo, (2014), Julian Wyatt, War Reparations, Oxford University Press
3. Simon Hinrichsen, (2019), Tracing Iraqi Sovereign Debt Through Defaults and Restructuring
4. A joint publication of the Open Society Institute and the United Nations Foundation, (2003), Reconstructing Iraq: A Guide to the Issues
5. Simon Hinrichsen, (2019), Tracing Iraqi Sovereign Debt Through Defaults and Restructuring, The London School of Economics and Political Science
6. Simon Hinrichsen, (2020), The Iraq debt restructuring: A study in odious debt, London School of Economics
7. United Nations in Iraq, (2021), Common Country Analysis
8. Joan Chong and Stephan Fiedler, Opening Fire on Iraq's Debt Restructuring, Al-Eqtisadiah newspaper, 2006, No. 4677
9. Usaid, Usaid Knowledge Services Center (Ksc), Overview of The Iraqi Economy, A Bibliography, 2011 :Available at The Following Link: https://pdf.usaid.gov/pdf_docs/pnadm051.pdf
10. Policy Notes, No. 16 January 2013. Stability, OECD Economics Department OECD, 2012, p2-3, Debt and Macroeconomic.